

Distr.: General  
26 May 2023



الدورة السابعة والسبعون

البند 18 (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

## قرار اتخذته الجمعية العامة في 18 أيار/مايو 2023

*[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/77/L.70)]*

289/77 - الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار  
سِنْدَاي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

*إن الجمعية العامة*

*تعتمد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي*

*للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار.*

*الجلسة العامة 71*

*18 أيار/مايو 2023*



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق

## الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

- 1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات، والوزراء، والممثلين السامين، المجتمعين في الأمم المتحدة في 18 و 19 أيار/مايو 2023 لحضور اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030<sup>(1)</sup> من أجل تقييم التقدم المحرز في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات وتسريع المسار نحو تحقيق النتيجة المرجوة والهدف المنشود من إطار سندي وغاياته العالمية السبع بحلول عام 2030، نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لإطار سندي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية وأولويات العمل الأربع الواردة فيه.
- 2 - نشير إلى أن إطار سندي ينطبق على المخاطر المحدودة والكبيرة، والمتكررة وغير المتكررة، والمفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن أخطار طبيعية أو أخطار من صنع الإنسان، وكذلك على ما يتصل بها من أخطار ومخاطر بيئية وتكنولوجية وبيولوجية.
- 3 - نكرر تأكيد ما جاء في إطار سندي من دعوة إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان.
- 4 - نسلم بالحاجة إلى اتباع نهج وقائي أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الناس للحد من مخاطر الكوارث، يعكس خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(2)</sup>، وبضرورة أن تكون سياسات وممارسات الحد من مخاطر الكوارث مصممة لمواجهة أخطار متعددة وتغطية قطاعات متعددة وشاملة وميسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية.
- 5 - بينما نسلم بأن تنفيذ إطار سندي يحقق نتائج إيجابية، فإننا نشعر بقلق بالغ لأن وتيرة التنفيذ ليست كافية ولا متساوية. ولا يزال عدم كفاية الوصول إلى بيانات الكوارث، والمعارف المتعلقة بالمخاطر، والتكنولوجيا، والتمويل، وعدم كفاية إعطاء الأولوية والعمل بشأن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك في إطار العمل المناخي، يعيقان التقدم في تنفيذ إطار سندي.
- 6 - نعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد تواتر الكوارث وشدها، وإزاء عددها ونطاقها، وآثارها المدمرة، التي أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح، وعن انعدام الأمن الغذائي والمجاعة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتحديات المتصلة بالمياه، وزيادة النزوح، والاحتياجات الإنسانية والإنمائية، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية الطويلة الأجل، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة في جميع أنحاء العالم، والتي تقوض التقدم نحو التنمية المستدامة، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة

(1) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(2) القرار 1/70.

النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة.

7 - نعرب عن بالغ القلق أيضا لأن الخسائر الاقتصادية آخذة في الارتفاع نتيجة لتزايد عدد وقيمة الأصول المعرضة للأخطار والقابلة للتأثر بها.

8 - نسلم بأن مخاطر الكوارث تتسم على نحو متزايد بالتعقيد والطابع البيئي وبأن الأخطار يمكن أن يتسبب أحدها بالآخر مع آثار متعاقبة ومركبة داخل القطاعات والمناطق الجغرافية وفيما بينها، وكذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ونظّل نقر في هذا الصدد بأن النهج التقليدية لإدارة الكوارث لم تعد ملائمة ونقر أيضا بأن الحاجة تدعو إلى التحول من إدارة الكوارث وأثارها إلى الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها. ولذلك، نعيد تأكيد التزامنا بمعالجة مسألة الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث بإحساس متجدد بإلحاح الحاجة إلى ذلك في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

9 - نؤكد أوجه التآزر بين تنفيذ إطار سندي وخطة عام 2030 واتفاق باريس<sup>(3)</sup>.

10 - نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تنفيذ إطار سندي كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لاعتماد نهج قائم على الوعي بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة ونذكر بأوجه التآزر بين تنفيذ إطار سندي والنتائج الحكومية الدولية الرئيسية الأخرى ذات الصلة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونعيد الالتزام في هذا الصدد بتشجيع التعاون فيما بين الآليات والمؤسسات العالمية والإقليمية من أجل تنفيذ ومواءمة الصكوك والأدوات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، من قبيل ما يتصل بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والبيئة والزراعة، والصحة، والغذاء والتغذية، وغيرها، حسب الاقتضاء.

11 - نرحب بنتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤتمر الرابع للأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس الذي عُقد في شرم الشيخ، بما في ذلك قرار وضع ترتيبات تمويل لمواجهة الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على معالجة الخسائر والأضرار<sup>(4)</sup>.

12 - نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، ونكرر التأكيد على أن الوعي بمخاطر الكوارث في الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية ضروري لنجاح تدابير التأهب للكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع آثار تغير المناخ وعلى أن تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه يسهم في التنفيذ الناجح لإطار سندي.

13 - نعرب عن تقديرنا للبلدان وكيانات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الذين شاركوا في عملية استعراض منتصف المدة، بما في ذلك عن طريق تقديم تقارير وطنية طوعية<sup>(5)</sup> والإبلاغ عن الأهداف العالمية السبعة من خلال مرصد إطار سندي، ونحيط علما بالتقرير المتعلق بالنتائج والتوصيات الرئيسية

(3) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(4) المقرر 2/م أ-27، والمقرر 2/م أ-4.

(5) متاحة في الرابط التالي: [sendaiframework-mtr.undrr.org/2023/mtr-sf-submissions-and-reports](https://sendaiframework-mtr.undrr.org/2023/mtr-sf-submissions-and-reports).

لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030<sup>(6)</sup> وتقرير استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030<sup>(7)</sup>. ونسلم بأهمية المناقشات التي أجريت في المنتديات العالمية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث بوصفها مساهمات قيمة في استعراض منتصف المدة.

### الأولوية 1: فهم مخاطر الكوارث

14 - نرحب بالتقدم المحرز في فهم المخاطر على جميع المستويات منذ عام 2015، بما في ذلك إنشاء وتحديث قواعد بيانات خسائر الكوارث وإجراء التحسينات في جمع وتحليل واستخدام بيانات مخاطر الكوارث في عملية صنع القرار في العديد من البلدان.

15 - نعرب عن قلقنا من أن الثغرات في جمع البيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث وعن مخاطر الكوارث، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الدخل والجنس والعمر والإعاقة، تشكل عائق أمام وضع سياسات واستراتيجيات شاملة متعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث.

16 - نشدد على ضرورة تعزيز الجهود لتحسين نوعية البيانات المتعلقة بالأخطار المتعددة وإمكانية الوصول إليها في جميع القطاعات، بما في ذلك استخدامها في نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، للسماح باتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمار في ظل الفهم الكافي لمخاطر الكوارث ومراعاتها بالقدر الكافي.

17 - نقر بأنه يلزم المزيد من التقييم والمعالجة للعناصر الأساسية للمخاطر، لا سيما فيما يتعلق بعوامل نشوء المخاطر وقابلية التأثر بها، وتحسين دمج بيانات تعرض الناس والمجتمعات المحلية للمخاطر وقابليتهما للتأثر بها وقدرتهما على الصمود في وجهها في ما هو قائم من منصات بيانات الكوارث وآليات دعم القرار.

18 - نشدد على الحاجة إلى تشجيع فهم مخاطر الكوارث ومعرفتها بصورة أفضل، ولا سيما في البلدان النامية من خلال جملة أمور منها تبادل أفضل الممارسات والخبرات، ونقل التكنولوجيا بشروط تساهلية وتقضيلية، على النحو المتفق عليه، وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة.

19 - نسلم بالحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام في جميع البلدان لتعزيز الوعي بمخاطر الكوارث الجديدة والناشئة والمستقبلية وفهمها، بما في ذلك آثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي، والتحضر غير المخطط له والسريع، فضلا عن الأخطار والمخاطر التكنولوجية.

20 - ندعو الدول إلى تعزيز فهمها لمخاطر الكوارث، مع مراعاة ظروفها واحتياجاتها وأولوياتها الوطنية، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(6) [A/77/640](#).

(7) متاح في الرابط التالي: [sendaiframework-mtr.undrr.org/publication/report-midterm-review-implementation-sendai-framework-disaster-risk-reduction-2015-2030](http://sendaiframework-mtr.undrr.org/publication/report-midterm-review-implementation-sendai-framework-disaster-risk-reduction-2015-2030).

(أ) تعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأخطار والكوارث وأثارها، بما في ذلك الخسائر والأضرار، ورصد المخاطر العامة، والآثار المتتالية، والأخطار المركبة، ودوافع المخاطر المتعددة من خلال تعزيز الاستثمار في تنمية القدرات البشرية والمؤسسية، والبحوث، والتطوير التكنولوجي الرقمي والابتكار، والتكنولوجيات الناشئة، ورصد الأرض والمناخ، فضلا عن نظم المعلومات الجغرافية، وتبادل الدروس المستفادة من الكوارث السابقة والممارسات الجيدة لتقييم المخاطر المتعددة الأبعاد والمتعددة العناصر، وتحليل المخاطر، ورسم خرائط المخاطر، والاستشراف الاستراتيجي، لا سيما في البلدان النامية؛

(ب) ضمان توفير وسائل تنفيذ كافية ومستدامة في الوقت المناسب من خلال بناء القدرات والمساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها، لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، من أجل تعزيز جمع البيانات المتصلة بالكوارث وتحليلها ونشرها؛

(ج) تحسين الآليات الوطنية لتبادل بيانات مخاطر الكوارث وتحليلها فيما بين القطاعات والمؤسسات والوزارات، وكذلك فيما بين البلدان على الصعيدين الإقليمي والدولي، وضمان أن تكون البيانات والمعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث متيسرة وقابلة للتشغيل البيئي ومتاحة في أشكال سهلة الفهم لغرض استخدام القطاعين العام والخاص لها في صنع القرار في جميع القطاعات؛

(د) تعزيز جمع وتفسير البيانات المصنفة حسب الدخل والجنس والعمر والإعاقة؛

(هـ) ضمان استخدام المعارف والممارسات التقليدية والأصلية والمحلية لإكمال المعارف العلمية في تقييم مخاطر الكوارث، والسياسات، والبرامج، والاتصالات، بما في ذلك من خلال الحوار بين الأوساط العلمية والشعوب الأصلية؛

(و) تعزيز الجهود الرامية إلى إشاعة ثقافة الوقاية من الكوارث والقدرة على الصمود والمواطنة المسؤولة وتعزيز التثقيف بشأن مخاطر الكوارث، بسبل منها استخدام المعارف والممارسات التقليدية والأصلية والمحلية، وزيادة الوعي العام والاستثمار في التدريب الأكاديمي والمهني، وحملات الدعوة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتعبئة المجتمع ضمن أمور أخرى.

## الأولوية 2: تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها

21 - نؤكد من جديد أن كل دولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها، ونشيد بالتقدم المحرز في تعزيز الإدارة الوطنية لمخاطر الكوارث، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث منذ عام 2015 والتقدم الكبير المحرز في آليات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث.

22 - نكرر تأكيد أهمية مشاركة المجتمع بأسره وإشراكه في الحد من مخاطر الكوارث، ونعرب عن تقديرنا للدور الحاسم الذي يؤديه أصحاب المصلحة من غير الدول في تنفيذ إطار سندي على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

23 - نؤكد من جديد أنه، بينما أحرز تقدم في إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونسلم بالحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى السلطات المحلية وكذلك إلى زيادة العمل مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول

الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة.

24 - نعرب عن قلقنا لأن الحواجز داخل المؤسسات الوطنية والمحلية وفيما بينها تحد من التنسيق بين عناصر الحد من مخاطر الكوارث، وحفظ التنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة والسياسات والخطط الاقتصادية، وكذا سياسات وخطط تغيير المناخ، بما يشمل التخفيف والتكيف، وأن الانتقال إلى الأطر القانونية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث يعوق التقدم في تنفيذ إطار سندي.

25 - نشدد على ضرورة تعزيز التنسيق والاتساق والتكامل بين نظم إدارة مخاطر الكوارث ونظم إدارة المخاطر الصحية، بما في ذلك على الصعيد المحلي.

26 - نهييب بالدول إلى تعزيز الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث، مع مراعاة ظروفها واحتياجاتها وأولوياتها الوطنية، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تعزيز الإدارة الوطنية للمخاطر المتعددة بمشاركة كاملة من جميع مؤسسات الدولة، بسبل منها إنشاء أو تعزيز منظمات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، أو آليات مماثلة، لتعزيز التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والقطاعات على جميع المستويات؛ وتحديد الهيكل السياسي القائم والقدرات القائمة للحد من مخاطر الكوارث ومعالجة الثغرات وتحديد الأدوار والمسؤوليات على نطاق الوزارات والمؤسسات، حسب الحاجة؛ والتأكد من أن جميع القطاعات على جميع المستويات لديها سياسات واستراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) دعم وتمكين جميع السلطات المحلية لتكون لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث ومنظمات محلية للحد من مخاطر الكوارث، أو آليات مماثلة، بسبل منها تعزيز دور السلطات المحلية في إدارة المخاطر المتعددة من خلال توفير المساعدة المالية، والدعم التقني، وتنمية القدرات؛ وتشجيع تولي زمام الأمور على الصعيد المحلي من خلال إرساء النهج المجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث؛ والمشاركة في مبادرة جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030 لتعزيز أوجه التبادل بين المدن؛

(ج) ضمان دعم إدارة مخاطر الكوارث بالأطر والسياسات والخطط القانونية والتنظيمية المعدة على جميع المستويات التي تعكس المسؤولية عن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال اتخاذ القرارات والاستثمارات في إطار الوعي بالمخاطر فضلا عن اللوائح المتعلقة باستخدام الأراضي والتخطيط الحضري وقوانين البناء، حسب الحاجة؛

(د) تعزيز المشاركة والمساهمة الكاملتين والمتساويتين والمجديتين والشاملتين للنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك دور الشباب والمتطوعين والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية والأعمال التجارية والرابطات المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائل الإعلام، في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وفي تصميم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك لغرض مراعاة المنظور الجنساني ومنظور الإعاقة في هذا الصدد، وفقا لإطار سندي، وتعزيز إشراك الأطفال أيضا في الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء؛

(هـ) تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في تنفيذ المجالات السياساتية الأخرى ذات الصلة، مثل التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والمياه، وحفظ التنوع البيولوجي، والإصلاح والإدارة المستدامة، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، وحرائق الغابات، والحراجة، والزراعة، والأمن الغذائي والتغذية، والصحة، بما في ذلك الوقاية من الجوائح والتأهب لها والتصدي لها، والتنقل البشري الناجم عن الكوارث، والتنمية في المناطق الحضرية والريفية، والهياكل الأساسية وغيرها من المجالات، حسب الاقتضاء، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بالتعاون مع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة؛

(و) تشجيع سياسات واستراتيجيات وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث التي تحد من خطر النزوح في سياق الكوارث، بما في ذلك من خلال معالجة العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث وأسباب ذلك النزوح، والاستعداد لعواقبه السلبية ودعم الحلول الدائمة للنزوح المرتبط بالكوارث من خلال التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والعاور للحدود والثنائي؛

(ز) تعزيز الأخذ بحلول نابعة من الطبيعة ونهج قائمة على النظم الإيكولوجية، ضمن نهج أخرى، للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات وفي جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل استعادة وصيانة وتعزيز وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية للحماية من الأخطار الطبيعية، والمساهمة في زيادة قدرة التنوع البيولوجي على الصمود، ودعم سبل العيش المستدامة وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود؛

(ح) التواصل مع المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية لتكثيف عملها للنهوض بالتعاون ونقل المعارف والتكنولوجيات، بشروط متفق عليها، من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز وتشجيع زيادة التفاعل والشراكة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

### الأولوية 3: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها

27 - نسلم بأنه على الرغم من زيادة الاستثمارات على الصعيد العالمي في بعض مجالات التمويل المتصل بالكوارث، مثل الحماية الاجتماعية والتمويل القائم على التنبؤات، وآليات تحويل المخاطر، بما فيها التأمين، فإننا نشعر بالقلق لأن الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث والجهود المبذولة للحد من مخاطر الاستثمار لا تزال غير كافية ونسلم كذلك بأن المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث لم تزد إلا بالكاد. ونقر بأن معالجة هذه الفجوة التمويلية من شأنها أن تساعد على الحد من مخاطر الكوارث.

28 - نؤكد على الحاجة الكبيرة إلى تحسين وسائل التنفيذ وتعزيز بناء القدرات والموارد المالية والبيانات والتكنولوجيا والشراكات لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ إطار سندي، ونعترف في هذا الصدد بالحاجة إلى استثمار مستدام ويمكن التنبؤ به في الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات.

29 - نسلم بأن الأثر الضار للكوارث على قدرة العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذا البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، على تحمل الديون، يستدعي مزيدا من الاهتمام وأن الحفاظ على القدرة على تحمل الدين الخارجي يتطلب تمويلا مسبقا من أجل التخفيف على نحو منظم من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها، فضلا عن الإفصاح عن مخاطر الكوارث لتجنب استحالة حالة المديونية الحرجة، كلما أمكن ذلك.

30 - يساورنا بالغ القلق لأن الاستثمارات العامة والخاصة لتوقع مخاطر الكوارث والتخطيط لها والحد منها والوقاية منها لا تزال غير كافية ولا تتناسب مع حجم المخاطر الحالية والمستقبلية. ونؤكد من جديد أهمية الاستثمارات التي تسهم في الحد من مخاطر الكوارث، وحماية الأرواح وسبل العيش والأصول، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة.

31 - نسلم بالحاجة إلى تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منهما، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود.

32 - نسلم أيضا بضرورة قيام المجتمع العالمي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية والقطاع الخاص، بتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة أدوات تمويل الحد من مخاطر الكوارث للوفاء بحجم التمويل الذي تحتاجه البلدان النامية للوقاية من المخاطر والحد منها وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأخطار الحالية والمستقبلية.

33 - ندعو الدول إلى الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، بسبل منها:

(أ) تحديد الثغرات في الإنفاق العام على الحد من مخاطر الكوارث وتخصيص المزيد من الموارد المحلية للحد من مخاطر الكوارث لضمان تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في عمليات الميزنة العامة والتخطيط المالي والإنفاق والاستثمار والمشترية في جميع القطاعات ذات الصلة وعلى جميع مستويات الحكومة، والوعي بالمخاطر في أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وفقا للخطط والسياسات الوطنية؛

(ب) وضع استراتيجيات تمويل وطنية ومحلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث تستفيد من المجموعة الكاملة من الموارد المالية لما قبل الكوارث ولما بعدها المتأتية من المصادر العامة والخاصة والمحلية والدولية؛

(ج) تشجيع السلطات المالية على دمج الحد من مخاطر الكوارث في عملها لتشجيع وتعزيز الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود؛

(د) ضمان توافق خطط البنى التحتية مع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، والنهوض بتقييمات مخاطر الكوارث التي تشمل أخطارا متعددة باعتبارها شرطا لا محيد عنه في الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والإسكان والعقارات في جميع القطاعات واختبار قدرة نظم البنى التحتية الحيوية على تحمل الإجهاد؛

(هـ) العمل مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث والتعاون مع المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والجهات الفاعلة في سوق رأس المال لتحسين دمج الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك تحليل المخاطر المتعددة والمخاطر الطويلة الأجل، في قراراتها؛

(و) تحديد أولويات وزيادة تخصيص التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به وتيسير الوصول إليه للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات ونقل التكنولوجيا بشروط تساهلية وتفضيلية، على النحو



المتفق عليه، لبناء القدرة على الصمود في النظم الصحية والمائية والزراعية والمنظومات الغذائية والتراث الثقافي والنقل والطاقة وأنظمة الربط الرقمي؛

(ز) تعزيز تمويل النهج المبكرة والاستباقية للحد من أثر الكوارث، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة؛

(ح) إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، في برامج المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية وتمويل البنى التحتية، بما في ذلك من خلال الاستثمار في البنى التحتية الجيدة التي يعول عليها والمتسمة بالاستدامة والقدرة على الصمود، وزيادة الشراكات العالمية والإقليمية الفعالة والمجدية، ومواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل ضمان الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث؛

(ط) تشجيع تطوير أدوات ووسائل مبتكرة لتمويل الحد من مخاطر الكوارث، مثل سندات القدرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأخطار الحالية والمستقبلية؛

(ي) السعي إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية لمواصلة النظر في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في عملها، بما في ذلك من خلال الإقراض، والدعم في مجال الدين، وتدفقات التمويل والمنح لأغراض التنمية المستدامة والتكيف؛

(ك) تعزيز الوقاية والتأهب والاستجابة والتعافي في حالات الطوارئ الصحية، واستخلاص الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتطبيق مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي.

**الأولوية 4 - تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية، و "إعادة البناء على نحو أفضل" في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار**

34 - بينما نرحب بالتقدم المحرز في تعزيز فعالية الوقاية من الكوارث وتوقع الكوارث والتأهب لها والتصدي لها في تصميم وتنفيذ نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة منذ عام 2015، لا سيما من خلال آليات التعاون الإقليمي المعززة ومن جانب الأمم المتحدة وشركائها، فإننا نشعر بقلق بالغ لأن مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل لم تطبق بشكل منهجي.

35 - يساورنا قلق بالغ لأن تغطية نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإمكانية الوصول إليها لا يزالان غير كافيين في جميع البلدان، ونشدد على الحاجة إلى التعجيل بتوسيع نطاق نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في كل مكان، ولا سيما في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، فضلاً عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة.

36 - نسلم بالحاجة إلى المزيد للاستثمار في نظم التنبؤ والإنذار المبكر التي تغطي أخطاراً وقطاعات متعددة ويشكل الناس محوراً، وتطويرها وصيانتها وتعزيزها ولكفالة نشر معلومات الإنذار المبكر على نطاق واسع وتكييفها لتلبية احتياجات المستعملين، بما في ذلك الاحتياجات الاجتماعية والثقافية، لإتاحة اتخاذ إجراءات مبكرة فعالة وفي الوقت المناسب مع التركيز على الوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة، ونرحب

في هذا الصدد بالتقدم المحرز في دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى حماية كل فرد على وجه الأرض من خلال التغطية الشاملة بنظم الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال مبادرة الإنذار المبكر للجميع<sup>(8)</sup>.

37 - يساورنا القلق من أن عدد الأشخاص والبلدان المتضررين من الكوارث سيزداد بسبب تأثير تغير المناخ وزيادة التعرض للأخطار وقابلية التأثر بها، وأن معظم البلدان لا تزال تقتصر على التأهب الفعال قبل الكوارث للاستجابة الفعالة وإعادة البناء بشكل أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار، ما أدى إلى ضياع فرص لبناء القدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث، وإحراز التقدم نحو التنمية المستدامة من خلال تنفيذ عمليتي التعافي والإعمار في إطار الوعي بالمخاطر.

38 - نحث على مواصلة الجهود لتعزيز الشمولية والمشاركة من أجل ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في تصميم وتنفيذ آليات التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها.

39 - نهييب بالدول إلى تعزيز الشمول في التأهب للكوارث من أجل التصدي لها بفعالية وإعادة البناء على نحو أفضل في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار، بسبل منها:

(أ) إعداد خطط التصدي للكوارث والتعافي وإعادة التأهيل الوطنية والمحلية واستعراضها واختبارها للتأكد من أنها شاملة لعدة قطاعات وشاملة للجميع وتتضمن أحكاما لإعادة البناء بشكل أفضل وتعالج الدوافع الكامنة وراء مخاطر الكوارث وأنها مدعومة بأطر قانونية بالإضافة إلى الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذها بفعالية؛

(ب) ضمان إدراج إدارة مخاطر الكوارث في عمليات التعافي وإعادة التأهيل والإعمار في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث، والنهوض بوضع ونشر المنهجيات والأدوات القائمة على العلم والمحددة الأهداف، وتيسير التعاون بين الدول لتبادل الخبرات؛

(ج) تشجيع مواصلة تطوير آليات محلية ووطنية وإقليمية فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والاستثمار فيها بما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات مبكرة، ودعوة الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، إلى تقديم الدعم لتنفيذ نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال مبادرة الإنذار المبكر للجميع؛

(د) تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وتحسين التأهب والتنسيق الوطني للتصدي للكوارث وإعادة التأهيل والإعمار؛

(هـ) تعزيز رصد المخاطر والتنبؤ القائم على الأثر والإبلاغ بمعلومات الإنذار المبكر على جميع المستويات على نحو ملائم وفي الوقت المناسب وبطريقة تتيح سهولة الفهم وسهولة الاطلاع، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، من أجل القيام بالتأهب للاستجابة للكوارث بشكل أفضل، واتخاذ الإجراءات تحسبا للأحداث، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في عملية التأهب للاستجابة المدعومة بأطر الإدارة وآليات التمويل والصرف المرتبة مسبقا؛

(8) المقرر م/2 أ-27، والمقرر م/2 أ-4.

(و) تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والعالمي بشأن المخاطر والكوارث العابرة للحدود فيما يتعلق برصد المخاطر، وتبادل المعلومات والبيانات، والوعي بالمخاطر في الاستجابة، والتعافي، وإعادة التأهيل، والتخطيط للإعمار، من بين أمور أخرى؛

(ز) الاعتراف بما أعرب عنه من قلق من أن البلدان المتضررة من الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ الطويلة الأمد هي من بين البلدان الأشد تعرضاً لآثار الكوارث والأكثر تأخراً في تنفيذ إطار سندي، والاعتراف أيضاً بأن تنفيذ إطار سندي يمكن أن يعالج أسباب الهشاشة والقابلية للتضرر، من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من الآثار والاحتياجات الإنسانية، والاعتراف كذلك في هذا الصدد بالحاجة إلى إجراء تقييم متعدد الأبعاد وشامل للمخاطر وتعزيز الاتساق بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ، من أجل اتباع نهج فعال وذي أهداف أدق للوقاية وبناء القدرة على الصمود؛

(ح) تعزيز خطط التعافي من أجل توفير الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الصحة العقلية لجميع السكان المحتاجين.

### المتابعة والاستعراض

40 - نلتزم بتنفيذ الدعوات إلى العمل الواردة في هذا الإعلان السياسي لتعزيز الأخذ بنهج يراعي مخاطر الكوارث للتنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وتسريع التقدم في دمج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، مع الاعتراف بأن بعض الدعوات إلى العمل تتطلب بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية من أجل تنفيذها بفعالية من قبل البلدان النامية.

41 - نؤكد من جديد الدور الفعال والشامل للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز فعالية وكفاءة بناء القدرة على مواجهة الكوارث ونشجع على زيادة تطبيقها لدعم وتسريع تنفيذ إطار سندي والأولويات الأربع الواردة فيه.

42 - نسلم بأن نتائج استعراض منتصف المدة لإطار سندي وهذا الإعلان السياسي يمكن أن يوفر مدخلات لنتائج حكومية دولية رئيسية أخرى ذات صلة تتبثق عن مؤتمرات ومؤتمرات قمة تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

43 - نتطلع إلى المنتديات العالمية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث التي ستعقد قبل عام 2030 لتقييم ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي وتقديم إرشادات عملية لذلك، بما في ذلك تنفيذ هذا الإعلان السياسي.

44 - نحيط علماً بإنشاء الفريق العامل المعني بالحد من مخاطر الكوارث التابع لمجموعة العشرين.

45 - نرحب بالتقدم المحرز ونحيط علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي الذي نشره الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتطلع إلى عمله النهائي، ونشجع المجتمع الدولي على مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الإمكانيات التي سيعطيها مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كواحد من معايير تحديد إمكانية الحصول على التمويل الميسر.

- 46 - سنستثمر في تعزيز قدرات وإمكانيات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل الحد من مخاطر الكوارث من خلال تعزيز الاستثمار في بناء القدرات وبرامجه على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، من قبيل المعهد العالمي للتعليم والتدريب التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
- 47 - نسلم بأنه ثبت أن التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يكمله التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عنصرٌ أساسي في الحد من خطر الكوارث، وبأن هناك حاجة إلى زيادة تعزيزه في المجالين كليهما.
- 48 - نلاحظ العمل الجاري في منظومة الأمم المتحدة لوضع خطة عمل جنسانية لتنفيذ إطار سنداي.
- 49 - نهيب بالكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاية كل منها، إلى تعزيز دعم تنفيذ إطار سنداي والدعوات إلى العمل الواردة في هذا الإعلان السياسي. وندعو كذلك إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في التحليل القطري المشترك وفي وثائق الأمم المتحدة للتخطيط والبرمجة، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بالتشاور مع الحكومات المضيفة وتمشياً مع السياسات والأولويات والاحتياجات الوطنية.
- 50 - ندعو الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز الدعم التقني، عند الطلب، من أجل وضع المعايير والتشريعات والأنظمة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث؛ والإدارة الشاملة للمخاطر؛ وجمع البيانات وتصنيفها ورصدها؛ وتحليل المخاطر؛ والحد من مخاطر الاستثمار؛ ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة المتيسرة. ونشجع جميع المانحين الحاليين والجدد على النظر في تزويد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث بالتبرعات وتعزيزها.